

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
احمد عبد الستار حميد			أسم الباحث
أ.م.د. وفاء عبد الامير			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	دكتوراه ✓		ماجستير
تدقيق أداء المؤسسات الصحية على وفق معايير اعتماد الصحي الاساسية الصادرة من مجلس اعتماد المؤسسات الصحية (HCAC) بحث تطبيقي في مستشفى حماية الاطفال التعليمي			عنوان البحث
			السنة ٢٠١٩
			اللغة العربية
إن الرعاية الصحية المقدمة من قبل المؤسسات الصحية وبانواعها اليوم كافة تعاني من الكثير من المشاكل، وبما ان الخدمات الصحية المقدمة مرتبطة بحياة الانسان فلا بُدَّ من تسليط الضوء على هذا النشاط والتعرف على أسباب تلك المشاكل، ويهدف هذا البحث الى التعريف بالمؤسسات الصحية (المستشفيات) وعملية تدقيق الأداء على تلك المؤسسات وفق احدث مؤشرات وهي معايير اعتماد الصحي للمستشفيات وبالتحديد المعايير الاساسية الصادرة من مجلس اعتماد المؤسسات الصحية (HCAC)* للوصول الى مستوى الأداء ومعرفة المعوقات التي تؤدي الى ضعف اداء تلك المؤسسات، املا في معالجتها بشكل مقبول ينسجم مع المعايير المعتمدة.			الخلاصة

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
حسين قاسم امين			أسم الباحث
أ.د. فيحاء عبد الله يعقوب			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
			الدرجة العلمية

دكتوراه ✓	ماجستير	
دور مراقب الحسابات في تعزيز القياس والافصاح المحاسبي عن خسائر العمليات الارهابية		عنوان البحث
بحث تطبيقي في شركة تعنبة الغاز (شركة عامة)		
	٢٠١٩	السنة
	العربية	اللغة
<p>إن لمراقب الحسابات دور كبير في مساعدة الوحدة الاقتصادية حال تعرضها الى العمليات الارهابية من خلال دوره بالتوجيه والارشاد، فضلا عن تنبيهه للاخذ في الحسبان التحوط والاستعداد لمواجهة الخسائر المحتمله جراء العمليات الارهابية التي قد تتعرض لها الوحدة الاقتصادية، اضافة الى الإجراءات التي يتبعها للتأكد من صحة القياس والافصاح عن خسائر العمليات الارهابية واثرها على حسابات النتيجة، إذ يهدف هذا البحث إلى وضع الية مقترحة نحو تعزيز القياس والافصاح عن خسائر العمليات الارهابية فضلا عن إعداد برنامج مقترح يمكن لمراقب الحسابات الاسترشاد به عند ابداء الرأي بالبيانات المالية للوحدات الاقتصادية التي تتعرض لمخاطر العمليات الأرهابية لذا فإن فهم المراقب الحسابات لطبيعة هذه المخاطر، وانعكاساتها على النواحي الإدارية والمالية للوحدة الاقتصادية بات أمراً ضرورياً لنجاح مهمة التدقيق لاسيما في مرحلة التخطيط لعملية التدقيق .</p> <p>حيث أن هذا الفهم يمكنه من تقييم المخاطر من جراء العمليات الارهابية، كما تساعده في تحديد درجة الاعتماد على نظم الرقابة الداخلية، وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق .</p> <p>واستند البحث الى فرضية مفادها ان لمراقب الحسابات دور في تعزيز القياس والافصاح المحاسبي من خلال التاكد من الاجراءات المحاسبية المعتمدة من قبل الوحدة الاقتصادية ومدى ملائمتها مع القواعد المحلية والمعايير المحاسبية الدولية .</p>		الخلاصة

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية		أسم الكلية / المعهد	
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية		القسم	
رزاق صادق رزاق		أسم الباحث	
أ.م.د علي محمد ثجيل المعموري		أسم المشرف	
		الأيمل	
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
			الدرجة العلمية

ماجستير	✓ دكتوراه
عنوان البحث	دور التدقيق الإستراتيجي في فاعلية أجهزة التدقيق الداخلي (أنموذج مقترح) (دراسة تطبيقية في الشركة العامة للصناعات المطاطية والاطارات
السنة	٢٠١٩
اللغة	العربية
الخلاصة	أدت التغييرات الحاصلة في بيئة الأعمال الداخلية والخارجية إلى خلق مخاطر كبيرة قد تعترض تحقيق الأهداف الاستراتيجية لمنظمات الأعمال، وبذلك تهدد بقاءها واستمرارها، فكان لا بد من تفعيل الدور الرقابي في المنظمة للحد من تأثيرات تلك المخاطر، وقد أعهد هذا الدور إلى وظيفة التدقيق الداخلي، في الوقت الذي تعاني أجهزة التدقيق الداخلي من القصور في تدقيق العديد من أوجه نشاط المنظمات ومنها دراسة وتحليل بيئة المنظمة لتحديد الوضع الاستراتيجي للمنظمات، ولتحقيق ذلك لا بد من تطوير اجراءات وبرامج عمل التدقيق الداخلي وتوسيع نطاق عمله، ويتم ذلك من خلال تدقيق مدى ملائمة الخطط الاستراتيجية وسياسات المنظمة مع اهدافها الاستراتيجية والتشغيلية وتحديد مدى انسجامها مع الوضع الاستراتيجي للبيئة المحيطة بها، لذا تتلخص مشكلة البحث بضعف نطاق عمل أجهزة التدقيق الداخلي في مجال تدقيق مدى انسجام رؤية ورسالة المنظمة مع اهدافها وخططها الاستراتيجية، ومن ثم التحقق من مدى ملائمة تلك الخطط الاستراتيجية مع الوضع الاستراتيجي الحالي والمستقبلي للمنظمة، لتحديد مدى امكانية تنفيذ تلك الاهداف والاستراتيجيات في المستقبل، وأستند البحث إلى فرضية مفادها إنَّ توظيف أسلوب التدقيق الإستراتيجي واستخدام ادواته وشمول البيئة الخارجية ووضع المنظمة واصحاب المصالح فضلاً عن البيئة الداخلية للمنظمات ضمن نطاق عمل التدقيق الداخلي يؤدي إلى زيادة فاعلية اجهزة التدقيق الداخلي ومن ثم زيادة كفاءة وفاعلية اداء المنظمات، وقد هدفت الدراسة إلى بيان أثر استخدام اجراءات التدقيق الاستراتيجي على فاعلية اجهزة التدقيق الداخلي، وكذلك تصميم أنموذج برنامج عمل مقترح للتدقيق الداخلي يتضمن اجراءات التدقيق الاستراتيجي ومن ثم تنفيذ خطوات ذلك البرنامج،

جامعة بغداد	
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية	القسم
صفاء ابراهيم عطية	أسم الباحث
أ.د. موفق عبد الحسين محمد	أسم المشرف
	الأيمل
مدرس مساعد	الدرجة العلمية
مدرس	أستاذ مساعد
أستاذ	أستاذ

دكتوراه ✓	ماجستير	
تدقيق المسؤولية الاجتماعية لتحقيق الاستعمال الأفضل لصناديق الاستثمار بحث تطبيقي في صندوق شهاداء ومعوزي الشرطة		عنوان البحث
٢٠١٩		السنة
العربية		اللغة
<p>يهدف البحث إلى تسليط الضوء على مفهوم التدقيق الاجتماعي وكذلك التعريف بالأنشطة الاجتماعية التي يقوم بها صندوق شهاداء ومعوزي الشرطة ، وإعداد برنامج مقترح لتدقيق الأداء الاجتماعي للوحدة عينة البحث يتم استخدامه من قبل المدقق في أداء مهمته . إذ تكمن مشكلة البحث بعدم وجود برنامج لتدقيق المسؤولية الاجتماعية في الوحدة عينة البحث ، واقتصار برنامج التدقيق المستخدم من قبل الهيئة الرقابية التابعة لديوان الرقابة المالية الاتحادي على الجوانب المالية دون التركيز على الجوانب الاجتماعية . وقد توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها ، عدم وجود مفهوم متفق عليه لهذا النوع من التدقيق بسبب عدم الاهتمام من قبل الهيئات المهنية في مجال المحاسبة والتدقيق للتدقيق الاجتماعي وكما هو الحال في التدقيق المالي والإداري ، وكذلك وجود قصور في البرنامج المعتمد من قبل الهيئة الرقابية العاملة في الصندوق وتركيزه على الجانب المالي فقط دون تضمينه فقرات تتعلق بالجانب الاجتماعي لكون نشاط الصندوق الرئيسي هو تقديم الخدمات والمساعدات الاجتماعية لمنتسبي وزارة الداخلية وتشكيلاتها . وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات من بينها : يتطلب وجود نظام فرعي للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وربطه بالنظام المحاسبي لغرض توفير البيانات والمعلومات المحاسبية الاجتماعية لغرض القيام بعملية التدقيق الاجتماعي والإفصاح عنها بشكل دقيق ومقارنتها مع الأهداف لغرض القياس والتقييم ، وكذلك يتطلب توافر إدارة جيدة ولها الخبرة في مجال الاستثمار تدير الصندوق وتستغل موارده المتاحة لتحقيق الأهداف التي انشأ من أجلها وهي تقديم المساعدات الاجتماعية لعوائل الشهاداء والمتوفين والمعوزين والجرحى من منتسبي وزارة الداخلية ، وحث الجهات الرقابية وحسب طبيعة المهمة المكلفة بها عند تدقيق الجانب المالي للوحدات الاقتصادية التركيز على الجانب الاجتماعي مع بيان تأثيره على أداء الوحدة والأطراف ذات العلاقة ، وكذلك الإفادة من برنامج التدقيق المقترح وإمكانية تطوير البرنامج المنفذ من قبل الهيئة الرقابية لغرض تغطية أنشطة الصندوق المالية والاجتماعية .</p>		الخلاصة

جامعة بغداد		
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	أسم الكلية / المعهد	
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية	القسم	
علاء محمد سعيد	أسم الباحث	

أ.م.د. خولة حسين حمدان				أسم المشرف
				الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد	الدرجة العلمية
√ دكتوراه		ماجستير		
إنعكاس تبني معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في القياس والافصاح عن أراضي البلديات ودور المدقق في الرقابة عليها (بحث تطبيقي في مديرية بلدية النجف الاشرف)				عنوان البحث
				السنة
				اللغة
				الخلاصة
<p>لقد سعت المنظمات المهنية الدولية الى تطوير معايير المحاسبة (IAS) والابلاغ المالي الدولية (IFRS) وذلك لغرض تقديم معلومات موثوقة وملانة للمستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية وقابلة للمقارنة وأن تلك المعايير تستعمل في مختلف الوحدات الاقتصادية ومنها البلديات التي تتميز بتعدد الانشطة التي تمارسها (الخدمية , التجارية , الانشاءات والتشييد) وتعدد مصادر الموارد التي تحصل عليها , وأن أراضي البلديات في العراق يتطلب تصنيفها الى موجودات غير متداولة ومخزون واستثمارات عقارية , لذا تكمن مشكلة البحث أنه بالرغم من إصدار مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق معايير محاسبية , وأصدار ديوان الرقابة المالية الاتحادي نظام محاسبي موحد للبلديات الا أنها لا تتوافق مع متطلبات القياس والافصاح المحاسبي لأراضي البلديات التي تضمنتها المعايير المحاسبية والابلاغ المالي الدولية مما يؤثر على صدق وعدالة القوائم المالية و ثم على قرارات المستخدمين , كما أن برنامج التدقيق المعتمد لا يتضمن إجراءات تراعي خصوصية أراضي البلديات مما يؤثر على الرأي الفني عن صدق وعدالة القوائم المالية .</p> <p>وللتوصل إلى حل المشكلة فقد أستند البحث على الفرضيتين (يؤدي تبني معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في القياس والافصاح عن أراضي البلديات الى صدق وعدالة القوائم المالية للبلديات بما يوافر معلومات ملانة لاتخاذ القرارات , يسهم إعداد برنامج مقترح لتدقيق الأراضي العائدة للبلديات بالاعتماد على معايير التدقيق الدولية ومعايير الأنوساي والقوانين والانظمة والتعليمات النافذة في ابداء رأي فني محايد عن صدق وعدالة القوائم المالية) .</p> <p>ويهدف البحث الى دراسة الأطار النظري للقياس والافصاح المحاسبي , ومفهوم الاراضي وتبويباتها المحاسبية وطرائق قياسها والافصاح عنها وفق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية فضلا عن التعريف بالبلديات والقوانين والانظمة والتعليمات التي تحكمها , ومناقشة معايير التدقيق الدولية ومعايير الانتوساي ذات العلاقة في تدقيق أراضي البلديات وأقتراح عدد من الحسابات والمعالجات القيدية لتطوير النظام المحاسبي الموحد للبلديات وأعداد القوائم المالية للبلديات بشكل يلبي متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية , وبيان أثرها على صدق وعدالة تلك القوائم , وإعداد برنامج مقترح لتدقيق الاراضي العائدة للبلديات بالاعتماد على معايير التدقيق الدولية ومعايير الانتوساي والقوانين والانظمة والتعليمات النافذة .</p>				

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
عمار خليل ابراهيم			أسم الباحث
أ.د. فيحاء عبد الله يعقوب			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	دكتوراه ✓		ماجستير
التدقيق المشترك وتأثيره في جودة التدقيق (بحث تطبيقي في عينة من مكاتب التدقيق في العراق			عنوان البحث
٢٠١٩			السنة
العربية			اللغة
<p>بعد التدقيق المشترك أحد أساليب التدقيق الذي يتم من خلال تكليف اثنين من مراقبي الحسابات المستقلين للقيام بعملية تدقيق للبيانات المالية وإصدار تقرير تدقيق موقع عليه من كليهما وتكون المسؤولية تضامنية. وقد ساد هذا النوع من التدقيق في العديد من دول العالم ومنذ فترات طويلة من الزمن نتيجة التطورات الكبيرة التي شهدتها العديد من الشركات العالمية باتجاه تحالف واندماج العديد منها وفي مختلف القطاعات الاقتصادية،</p> <p>فضلاً عن الازمات المالية العالمية والحاجة إلى رفع جودة التدقيق واستعادة ثقة الجمهور بهذه المهنة.</p> <p>ويهدف البحث إلى بيان تأثير التدقيق المشترك على جودة التدقيق من خلال مجموعة من الابعاد ذات الصلة بالتدقيق المشترك، وهي كل من الخبرة المهنية والكفاءة، توزيع اعمال التدقيق، الرقابة والمراجعة المتبادلة، التواصل والتنسيق والاستقلال والحياد)، ولتحقيق اهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استمارة استبيان وتوزيعها على مراقبي الحسابات من الصنف الأول العاملين في مكاتب التدقيق في العراق بواقع (١٢٠) استمارة، وبلغت الردود (٩٣) استمارة أي بنسبة (٧٧,٥%) . وقد استخدم الباحث البرنامج الاحصائي (SPSS) لتحليل البيانات واختبار الفرضيات، كما تم استخدام العديد من الاختبارات الإحصائية المناسبة لهذا الغرض كالتوسط الحسابي واختبار T واختبار F واختبار كولمجروف - سمرنوف وتحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد. وأخيراً تم صياغة دليل مقترح يتضمن عدة متطلبات لتطوير إجراء عملية التدقيق المشترك وبما ينسجم مع أفضل الممارسات المتعارف عليها دولياً، والذي سيسهم في تعزيز جودة التدقيق إذا ما تم اعتماده من قبل الجهات المهنية، ويتضمن الدليل العديد من المتطلبات منها ما يتعلق بمسؤوليات مدققي الحسابات المشتركين وتوزيع وتخصيص جهود العملية والاستنتاجات والاختلافات في الرأي،</p>			الخلاصة

بحيث يوفر نهجاً موحداً لعملية التدقيق، وقد توصل الباحث الى استنتاجات عدة كان أهمها وجود تأثير إيجابي للتدقيق المشترك على جودة التدقيق، أي ان لتدقيق المشترك يساهم في رفع مستوى جودة التدقيق. واستناداً إلى الاستنتاجات التي تم التوصل إليها تم تقديم عدة توصيات أهمها ضرورة إشراك مراقبي الحسابات من الصنف الثاني في عمليات التدقيق المشترك للمصارف الخاصة لتعزيز خبراتهم في هذا المجال، إذ يتميز العمل المصرفي بخصوصية تامة تميزه عن الأخرى، فضلاً ذلك فإن إشراك مراقبي الحسابات من هذه الفئة سيؤدي إلى الحد من هيمنة شركات التدقيق القطاعات عن ويؤدي الى توفير المزيد من فرص العمل.

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
منذر رضوان علي			أسم الباحث
أ.م.د. سعد سلمان عواد المعيني			أسم المشرف
الأيمل			
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	الدرجة العلمية
	دكتوراه ✓	ماجستير	
تقويم مخزون السلع الاستراتيجية في ظل الدعم الحكومي وتأثيره في تحديد نتيجة النشاط والمركز المالي (بحث تطبيقي في الشركة العامة لتجارة الحبوب)			عنوان البحث
٢٠١٩			السنة
العربية			اللغة
نظراً للتوجه المحلي الجديد الذي يشدد على ضرورة تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الأمر الذي يتطلب معه إيجاد توافق بين متطلبات البيئة المحلية والدولية يتبلور بشكل معالجات محاسبية لا تحدث تعارضاً بين الاثنين وتراعي كيفية القياس والإفصاح المحاسبي وتبويب المعالجات المحاسبية خاصة مع ظهور أمور مستحدثة لم تشر لها المعايير ذات الصلة، وهنا جاء البحث ليركز على آلية تقييم المخزون في الشركة العامة لتجارة الحبوب باعتبارها أحد شركات التمويل الذاتي التي تنفذ السياسات والتوجهات الحكومية، وتعتمد بالدرجة الأساس على المنح الحكومية في تأدية نشاطاتها والتي تستمد منها قدرتها على الاستمرار، ويعد مخزون الشركة أحد أهم عناصر قائمة المركز المالي والذي يمثل أحد القيم الكبيرة ضمن موجوداتها لذي فإن أي خلل في قياسه و تقييمه من شأنه أن يغير نتيجة نشاط الشركة ومركزها			الخلاصة

<p>المالي ، وتكمن مشكلة البحث في تحديد القياس الأفضل لكلفة ذلك المخزون وأي التقييمين هو الأفضل في قدرته على توفير بيانات غير مضللة لمستخدمي البيانات المالية تعبّر بصدق وعدالة عما يراد لها أن تعبر عنه وبصورة التي لا تتعارض مع المبادئ المحاسبية التي أكدت على ضرورة التحفظ عند تقييم المخزون حينما تثار الشكوك حول قيمته ، واستند البحث في حل مشكلاته لعدد من الفرضيات تمحورت حول احتساب تكاليف المخزون وتقويمه بوجود الدعم الحكومي وفق اعتماد إطار محاسبي يتماشى مع المعايير الدولية ذات الصلة يؤدي إلى بيانات مالية صادقة وعادلة، وتوصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات كان أهمها أن هناك خصوصية للشركة تتطلب مراعاة ظروفها عند قياس كلفة المخزون خلال السنة وعند تقويمه نهاية الفترة المالية بشكل مختلف عن ما هو مطبق وفقاً للقاعدة المحاسبية المحلية رقم (٥) الخاصة بالمخزون لعدم تمثيلها للقيم الحقيقية بتاريخ الميزانية كونها لا تمثل الحالة العامة التي أوردتها الممارسات المحاسبية ، حيث أن تقييم الشركة لمخزون آخر المدة (إنتاج تام ، بضائع بغرض البيع) لا يظهر أي تحفظ على عملية التقييم للمخزون للسنوات (٢٠١١ و ٢٠١٢) ، وفي ضوء هذا الاستنتاج تمّ التوصل إلى عدد من التوصيات أهمها عرض أقيام الخزين الذي تظهره القوائم المالية الأساسية بالقيمة الممكن تحقيقها فيما لو رغبت الشركة ببيع ذلك المخزون خلاف قيم المخزون الذي تظهره الكشوفات الخاصة بالدعم التي لا بد أن تظهر بالكلفة التاريخية لحصر مقدار الدعم الحكومي المتحقق للفترة المراد تغطيتها</p>	
--	--

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
وسام ناصر خليل			أسم الباحث
أ.م.د. علي محمد نجيل المعموري			أسم المشرف
الإيميل			
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
√ دكتوراه		ماجستير	
عنوان البحث			
دور الذكاء العاطفي في جودة التدقيق (بحث تطبيقي في ديوان الرقابة المالية الاتحادي)			
٢٠١٩			
السنة			
العربية			
اللغة			
لقد لحظ علماء النفس منذ مدة ليس بالطويلة إن نجاح الإنسان وسعادته في الحياة			
الخلاصة			

لا يتوقفان فقط على شهاداته وتحصليه العلمي والتي تعبر عن ذكائه العقلي وانما يحتاجان إلى نوع اخر من الذكاء سموه " الذكاء العاطفي " ويأتي هذا البحث بكونه فريد من نوعه في البيئة العربية عامة ، والبيئة العراقية خاصة ، إذ يهدف البحث إلى تسليط الضوء على الذكاء العاطفي وانعكاسه وعلى جودة التدقيق عند تعرض المدققين للتفاعلات العاطفية تجاه الجهة الخاضعة للتدقيق ومعرفة ردود الفعل العاطفية لدى المدققين الموجودين في محيط العمل. وتتمحور مشكلة البحث هنالك عدم وضوح أبعاد الذكاء العاطفي عند التخطيط لعملية التدقيق وتنفيذها مما أثر في جودة التدقيق ولإيجاد الحل الملائم لهذه المشكلة يقدم البحث الفرضية الاتية أن مراعاة أبعاد الذكاء العاطفي عند تخطيط لعملية التدقيق وتنفيذها سيسهم في تحقيق جودة التدقيق تم اختبار الفرضية في عدد من هيئات الرقابية العاملة في ديوان الرقابة المالية الاتحادي لبيان واقع الذكاء العاطفي لديهم من خلال التقارير المالية الصادرة وتقويم الذكاء العاطفي للقيادات الادارية والتدقيقية والرقباء الماليين في هذا الديوان ، إذ تم تصميم استمارة أستبانته أعدت لهذا الغرض ووزعت على القيادات الادارية والتدقيقية في عينة البحث

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
وليد حامد عطشان			أسم الباحث
أ.م.د علي محمد ثجيل المعموري			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	دكتوراه	ماجستير	
موثوقية التقارير المالية للعتبات المقدسة في ظل تنوع اهدافها- بحث تطبيقي لعينة من العتبات المقدسة			عنوان البحث
٢٠١٩			السنة
العربية			اللغة
تعد العتبات المقدسة في العراق من المؤسسات التي تهدف الى تقديم خدمة عامة لجميع زائري العتبات المقدسة فضلاً عن توسيع انشطتها وتطوير البنى التحتية للعتبات وتوسعتها بما يخدم جموع الزائرين من داخل العراق وخارجه الذي يتطلب منها توفير مصادر الاموال من منابع مختلفة لتغطية احتياجاتها لتحقيق الاهداف التي تسعى الى تحقيقها دون ان تكون الغاية الاساسية للعتبات تحقيق الربح وعلى الرغم من تنوع اهداف العتبات المقدسة من خلال تنوع مصادر تمويلها واختلاف انشطتها وخصوصيتها، الا انها لا يوجد لديها نظام محاسبي خاص بها اضافة الى عدم تبني			الخلاصة

<p>بعض العتبات المقدسة النظام المحاسبي الموحد بشكل تام لتنظيم حساباتها والسيطرة على موجوداتها . ويستمد البحث اهميته في ضرورة ايجاد حلول واقعية للمشاكل والمعوقات في تطبيق النظام المحاسبي الموحد في العتبات المقدسة لكونها مؤسسات غير هادفة لتحقيق الارباح وضرورة استيعاب خصوصيتها وتحقيق اهدافها المرسومة بموجب القوانين والانظمة التي تحكم عملها ومن هنا تكمن مشكلة البحث في عدم كفاية النظام المحاسبي المطبق في العتبات المقدسة في ظل تنوع اهدافها مما اثر على موثوقية التقارير المالية وعليه افترض الباحث ان تطبيق النظام المحاسبي الموحد في العتبات المقدسة يسهم في تحقيق موثوقية التقارير المالية ومن خلال تلك الفرضية توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات ابرزها , ان عدم التزام بعض العتبات المقدسة بتطبيق النظام المحاسبي الموحد اثر في موثوقية التقارير المالية وعليه يوصي الباحث بمجموعة من التوصيات اهمها اعتماد النظام المحاسبي الموحد لجميع العتبات المقدسة مع تكييف الحالات ذات الخصوصية فيها او اعتماد نظام محاسبي خاص بجميع العتبات المقدسة في العراق يسهم في تحقيق موثوقية التقارير المالية</p>	
---	--

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
ازهر محمد			أسم الباحث
أ.د. عامر محمد سلمان			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	دكتوراه ✓		ماجستير
تطبيق اطار قياس اداء الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وانعكاسه في بناء اجهزة رقابية قوية (بحث تطبيقي في ديوان الرقابة المالية الاتحادي)			عنوان البحث
			السنة
			اللغة
يسعى البحث إلى تسليط الضوء على شمولية وموضوعية وشفافية الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة وابرز دور الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في قياس ادائها. ولتحقيق اهداف التنمية المستدامة (الهدف ١٦ من خلال تطبيق إطار قياس اداء الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وانعكاسه بتحقيق ذلك الهدف واختباره في ديوان الرقابة المالية الاتحادي في جمهورية العراق. ويبرز دور الاجهزة العليا للرقابة المالية باعتبارها عضواً مجتمعياً بارزاً يمكن أن يؤدي دوراً حيويًا في توفير المعلومات ودعم الجهود			الخلاصة

الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة التي تساعد في تقوية قدرات أجهزة الرقابة العليا في منع الفساد وهي نقطة الانطلاق الرئيسية نحو تحقيق التنمية المستدامة بدمجها في مختلف المجالات التنموية الأمر الذي يتطلب قياس ادائها على وفق إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (SAI-PMF) الصادر عن منظمة الأنتوساي (INTOSAI) سنة ٢٠١٦ الذي تم أعداده على وفق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAIs) والممارسات الدولية الجيدة بأعداد تقرير يحتوي أرقام ملموسة تتعلق بالأداء تسهم في ضمان الشفافية والوضوح لعمل الجهاز، حيث تساعد على التعرف على مواطن القوة وكيفية استغلالها في دعم أداء الجهاز وتشخيص مكامن الضعف ومعالجتها، والقيام بعملية تخطيط استراتيجي سليم يسهم في بناء أجهزة رقابية قوية.

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
حسين قاسم امين			أسم الباحث
أ.د.فيحاء عبد الله يعقوب			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	الدرجة العلمية
	دكتوراه ✓	ماجستير	
دور مراقب الحسابات في تعزيز القياس والإفصاح المحاسبي عن خسائر العمليات الارهابية بحث تطبيقي في شركة تعبئة الغاز (شركة عامة)			عنوان البحث
٢٠١٩			السنة
العربية			اللغة
ان لمراقب الحسابات دور كبير في مساعدة الوحدة الاقتصادية حال تعرضها الى العمليات الارهابية من خلال دوره بالتوجيه والارشاد، فضلا عن تنبيهه للاخذ في الحسبان التحوط والاستعداد لمواجهة الخسائر المحتملة جراء العمليات الارهابية التي قد تتعرض لها الوحدة الاقتصادية، اضافة الى الإجراءات التي يتبعها للتأكد . من صحة القياس والإفصاح عن خسائر العمليات الارهابية واثرها على حسابات النتيجة، اذ يهدف هذا البحث إلى وضع آلية مقترحة نحو تعزيز القياس والإفصاح عن خسائر العمليات الارهابية فضلا عن إعداد برنامج مقترح يمكن لمراقب الحسابات الاسترشاد به عند أبداء الرأي بالبيانات المالية للوحدات الاقتصادية التي تتعرض المخاطر العمليات الأارهابية لذا فإن فهم المراقب الحسابات لطبيعة هذه المخاطر، وانعكاساتها			الخلاصة

<p>على النواحي الإدارية والمالية للوحدة الاقتصادية بات أمراً ضرورياً لنجاح مهمة التدقيق لاسيما في مرحلة التخطيط لعملية التدقيق</p> <p>حيث أن هذا الفهم يمكنه من تقييم المخاطر من جراء العمليات الارهابية، كما تساعد في تحديد درجة الاعتماد على نظم الرقابة الداخلية، وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق . واستند البحث الى فرضية مفادها ان لمراقب الحسابات دور في تعزيز القياس والافصاح المحاسبي من خلال التأكد من الاجراءات المحاسبية المعتمدة من قبل الوحدة الاقتصادية ومدى ملائمتها مع القواعد المحلية والمعايير المحاسبية الدولية.</p>	
--	--

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
عمار خليل ابراهيم			أسم الباحث
أ.د. فيحاء عبد الله يعقوب			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	دكتوراه ✓		ماجستير
التدقيق المشترك وتأثيره في جودة التدقيق (بحث تطبيقي في عينة من مكاتب التدقيق في العراق)			عنوان البحث
			السنة
			اللغة
يعد التدقيق المشترك أحد أساليب التدقيق الذي يتم من خلال تكليف اثنين من مراقبي الحسابات المستقلين للقيام بعملية تدقيق للبيانات المالية وإصدار تقرير تدقيق موقع عليه من كليهما وتكون المسؤولية تضامنية. وقد ساد هذا النوع من التدقيق في العديد من دول العالم ومنذ فترات طويلة من الزمن نتيجة التطورات الكبيرة التي شهدتها العديد من الشركات العالمية باتجاه تحالف واندماج العديد منها وفي مختلف القطاعات الاقتصادية، فضلاً عن الازمات المالية العالمية والحاجة إلى رفع جودة التدقيق واستعادة ثقة الجمهور بهذه المهنة.			الخلاصة
ويهدف البحث إلى بيان تأثير التدقيق المشترك على جودة التدقيق من خلال مجموعة من الأبعاد ذات الصلة بالتدقيق المشترك، وهي كل من الخبرة المهنية والكفاءة، توزيع اعمال التدقيق الرقابة والمراجعة المتبادلة التواصل والتنسيق والاستقلال			

والحياد)، ولتحقيق اهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استمارة استبيان وتوزيعها على مراقبي الحسابات من الصنف الأول العاملين في مكاتب التدقيق في العراق بواقع (١٢٠) استمارة، وبلغت الردود (٩٣) استمارة أي بنسبة (٧٧,٥%). وقد استخدم الباحث البرنامج الاحصائي (SPSS) لتحليل البيانات واختبار الفرضيات، كما تم استخدام العديد من الاختبارات الإحصائية المناسبة لهذا الغرض كالتوسط الحسابي واختبار T واختبار F واختبار كولمجروف - سمرنوف وتحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، وأخيراً تم صياغة دليل مقترح يتضمن عدة متطلبات لتطوير إجراء عملية التدقيق المشترك وبما ينسجم مع أفضل الممارسات المتعارف عليها دولياً، والذي سيسهم في تعزيز جودة التدقيق إذا ما تم اعتماده من قبل الجهات المهنية، ويتضمن الدليل العديد من المتطلبات منها ما يتعلق بمسؤوليات مدققي الحسابات المشتركين وتوزيع وتخصيص جهود العملية والاستنتاجات والاختلافات في الرأي، بحيث يوفر نهجاً موحداً لعملية التدقيق. وقد توصل الباحث الى استنتاجات عدة كان أهمها وجود تأثير إيجابي للتدقيق المشترك على جودة التدقيق، أي ان التدقيق المشترك يساهم في رفع مستوى جودة التدقيق، واستناداً إلى الاستنتاجات التي تم التوصل اليها تم تقديم عدة توصيات أهمها ضرورة إشراك مراقبي الحسابات من الصنف الثاني في عمليات التدقيق المشترك للمصارف الخاصة لتعزيز خبراتهم في هذا المجال، إذ يتميز العمل المصرفي بخصوصية تامة تميزه عن القطاعات الأخرى، فضلاً عن ذلك فإن إشراك مراقبي الحسابات من هذه الفئة سيؤدي إلى الحد من هيمنة شركات التدقيق ويؤدي الى توفير المزيد من فرص العمل.